

واقع الجامعة الجزائرية وتحديات الألفية الثالثة

أ. صالح حسين

جامعة برج بوعرييج - الجزائر -

المقدمة:

إذا كان أساس التحديات التي تواجه الأمة هو التخلف بإبعاده وأشكاله المختلفة، وإذا كان الإنسان هو أساس هذا التخلف... فإن السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التصدي لهذه التحديات، هو تطوير أداء الإنسان، ونقله من واقع التخلف بكل جوانبه وقيوده، إلى واقع التقدم، بكل أبعاده وآفاقه، وعلى الرغم من صعوبة وتعقد تطوير وتحسين أداء الإنسان، إلا أنه من الأمور الممكنة، من خلال تحسين وتطوير معارفه واتجاهاته وقيمه وأساليب تفكيره، ويتم ذلك من خلال مؤسسات التربية المختلفة، ويأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، ويضطلع بمسؤوليات عديدة أهمها إعداد وتطوير الإنسان وتحسين أدائه، ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفي.

إن التعليم في الجزائر يواجه مشكلات عديدة وتحديات جسام، تكبل حركته وتقيد انطلاقه، وتقلل من دوره في تحسين أداء الإنسان.

ومن هنا ما هو واقع الجامعة الجزائرية؟، وفيما تتمثل التحديات التي تواجهها في الألفية الثالثة؟

1 واقع الجامعة الجزائرية :

في سنة 1954 م كان بمقدور أقل من 07 طلبة في كل 100.000 نسمة الولوج إلى الجامعة في وطنهم الجزائر، وبعد خمسين سنة تجاوز عدد الطلبة الجامعيين الـ 3000 طالب في كل 100.000 نسمة.²

وفور الإعلان عن استقلال الجزائر ظهرت مسألة جزارة المنظومة التربوية بشكل عام، ولم يكن عدد الجزائريين في الطور الجامعي 1962 - 1963 يتجاوز الـ 82 أستاذا جلهم من المعيدين من بين أساتذة التعليم العالي العاملين والبالغ عددهم 298 أستاذا، سمحت القرارات المتخذة سنة 1982 م بجزارة سلك المعيدين، والأساتذة المساعدين بشكل كامل سنة 1987 م، وبجزارة العلوم الطبية سنة 1982 م، والعلوم الاجتماعية سنة 1989، وخلال العشرية 1990 - 2000 جاء دور جزارة العلوم البيولوجية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ويمكن القول أن سلك الأساتذة في التعليم العالي قد تمت جزارته بشكل كامل سنة 2001 - 2002، فالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وحدها أصبح يرتادها اليوم 44.448 أستاذا.³

وكان التعريب في السنوات الأولى من الاستقلال يقتصر على معهد الدراسات الإسلامية التابع لجامعة الجزائر، وعلى ليسانس اللغة العربية، لقد تم فتح أقسام معربة في مدرسة الصحافة سنة 1965 م، ثم في الفلسفة والتاريخ، كما التحقت كلية الحقوق بالركب سنة 1969 م، وعرف التعريب تقدم في العلوم الاجتماعية وعلوم الأرض والحياة بدوره تسارعا في سنة 1989 م، لقد استمر التعريب في الجامعة الجزائرية في ارتفاع وبشكل متباين حسب التخصصات، إذ على سبيل المثال بلغت نسبة 100% في العلوم الاجتماعية والإنسانية سنة 1996 - 1997 م⁴

كما بلغ إجمالي عدد الجزائريين الذين تم إحصاءهم سنة 1961 م، في مؤسسات التعليم العالي بـ 1317 طالبا مسجلا في جامعة الجزائر وملحقاتها وهران وقسنطينة، وزاد العدد عن الضعف أثناء الدخول الجامعي 1962 - 1963، كما تضاعف 9.5 مرة بعد ذلك بأقل من عشرة سنوات، كما بلغ عدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي 2010 - 2011 بـ 1.200.000 طالب، أي في خمسين سنة تضاعف عدد الطلبة بـ 1000 مرة.⁵

جدول رقم : 01 يبين تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية

11/10	10/09	00/99	90/89	80/79	70/69	63/62	
1.077.94 ⁵	1.034.31 ³	407.995	181.350	57.445	12.243	2.725	عدد المسجلين في التدرج
60.617	58.975	20.846	13.967	3.965	317	156	عدد المسجلين في ما بعد التدرج
1.138.56 ²	1.093.28 ⁸	428.841	195.317	61.410	12.560	2.881	العدد الإجمالي

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر " خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012"

لقد أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة .

لقد أنجز قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ 1962 إلى 2012 شبكة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مرافق مختلفة خاصة بالمرافقة، وهذا استجابة لحاجيات الطلبة الذين يتزايد عددهم باستمرار، فالشبكة الجامعية الجزائرية في الوقت الحاضر تتكون من 90 مؤسسة مختلفة للتعليم العالي، منها 47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 18 مدرسة وطنية عليا، ومدمجي هما قسمان تحضيريان، 06 مدارس عليا، 10 مدارس تحضيرية، وملحقتان جامعتان، ويتوزع مجموع هذه الشبكة الجامعية على ثمانية وأربعين مدينة جامعية، كما يشتمل على أكثر من 1000 مخبر بحث علمي.⁶

ويعتبر الإيواء انشغالا بالنسبة إلى الطلبة القاطنين بعيدا من عائلاتهم، ففي سنة 2000 م بلغ عدد الطلبة المسجلين للإقامة في الهياكل التي يسيروها الديوان الوطني للخدمات الجامعية 215.292 طالب، أي بنسبة 53 %، أما في سنة 2011 م فقد بلغ جدد الطلبة المستفيدين من الإيواء في الاقامات الجامعية 442.538 طالب، أي بنسبة وطنية تبلغ 41 % من مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج، كما أن قدرة الاستقبال العامة الحالية لشبكة الإيواء تشكل من 3680 الإقامة و477 وحدة إ طعام، وهذا يمثل طاقة بـ 516.220 سرير منها 42.460 سرير تم تسليمها سنة 2010 - فبعد الاستقلال لم يكن موجود سوى ثلاث اقامات جامعية .

ولكن السؤال المطروح اليوم وبعد خمسين سنة من ميلاد الجامعة الجزائرية وبعد كل ما أنجزته من هياكل بيداغوجية وما قدمته من خدمات وما وفرت من سياسات، هل الإصلاحات حققت للجامعة الجزائرية أهدافها ؟

على الرغم مما عرفه التعليم العالي بالجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية، إلا أن هذه الإصلاحات شخّصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال، لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعية التكوين، لأنها كرسّت طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والباطالين، الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية أو النوعية، وضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تتشكل في جوهرها عدد من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم .

وهنا يشير تقرير البنك الدولي إلى ضرورة رسم إصلاحي جديد للأنظمة التعليمية يركز على مبدئين :

١) اعتماد آلية جديدة تركز على الحوافز والمساءلة العامة

٢) سد الفراغ الناجم بين العروض من جملة الشهادات وسوق العمل المحلي والإقليمي .

كما ارجع التقرير انخفاض النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد إلى تدني مستوى التعليم والبحث العلمي إلى درجة لا تسمح لهما بالإسهام في زيادة النمو والإنتاجية .

2 الجامعة الجزائرية تحديات الألفية الثالثة :

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في الألفية الثالثة

إلى:

1-2 الجامعة الجزائرية وسوق العمل :

يوجد انفصال شبه تام بين التعليم الجامعي وسوق العمل، حيث غياب التنسيق بين التخطيط للتعليم الجامعي والقوى العاملة، ومتطلبات مشاريع التنمية وأهدافها، وهو ما لا يتماشى ومجتمع المعرفة المعاصر، الذي يربط بشكل أساسي بين التعليم والعمل المنتج .

كما تعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق مخرجاتها مع خصائص الشغل في سوق العمل المحلي ضمن متطلبات التنمية، وهذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة والمكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق العمل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، وعند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة وجودة ولا يساهم في تحقيق التنمية، وهذا ما جعل مخرجات الجامعة الجزائرية والتي يستقبلها سوق العمل تتميز بما يلي :

- تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل، لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل .
- بعد المكتسبات العلمية عن ما يصادفه الطالب في سوق العمل .¹⁰

2-2 التعليم النشط والمستمر :

تعتمد أنظمة التعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي على أساليب التلقين والحفظ، دون التجديد و التطوير وإدخال أساليب وطرق تعلم جديدة، كالتعليم النشط والتعليم البنائي والتعليم الذاتي والتعليم التعاوني، وهي أساليب تهتم بالمتعلم ودوره في مجتمع متعلم فاعل يعمل فيه الأفراد بروح الفريق.

إن أنظمة التعليم بوضعها الراهن غير مؤهلة للدخول في مجتمع المعرفة الذي يعتمد على التقنيات الحديثة، وإعمال العقل والممارسات الواعية وإنتاج المعارف، والتعليم المستمر والتواصل عبر الشبكات العالمية، وهي أمور لم تجد طريقها للتطبيق في معظم الجامعات الجزائرية وحتى العربية حتى الآن .

تشير "برعودي يسمينة" في مذكرتها المكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل في دراسة ميدانية أجراها "جمال بن زروق" بجامعة عنابة بالتعاون مع جامعة ستراسبورغ الفرنسية على عينة من أساتذة وطلبة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عنابة والجزائر العاصمة، حول توظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال من طرف الأساتذة والطلبة، وهذا سنة 2007 م، وتوصلت هذه الدراسة إلى :

أن توظيف الأساتذة الجامعيين الجزائريين لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة جد محدودة، حيث لا يمارس التعليم عن بعد سوى 06 % من الأساتذة، في حين بلغت نسبة مستعملي النظم المعلوماتية القديمة 87 % من الأساتذة، وأضاف الباحث أن 50 % فقط من الأساتذة لديهم القدرة على الربط مع شبكة الانترنت انطلاقا من مقرات سكنهم، في حين أن 17 % يلجؤون إلى مقاهي الانترنت، أما بالنسبة للأساتذة الذين يقومون بذات النشاط بالجامعة فلا تتجاوز نسبتهم 36 %، كما أظهرت الدراسة أن 60 % من الأساتذة ليس لديهم منتديات ومواقع خاصة على " الواب " للتعبير عن أفكارهم وتبادل المعلومات العلمية، أما الجانب المتعلق بالطلبة في هذه الدراسة فقد أفضى إلى أن معظم الطلبة يستعملون هذه التكنولوجيات الحديثة لأغراض شخصية، ونادرا ما يوظفون تقنياتها للاتصال بأساتذتهم أو الحصول على المعلومات .¹²

2-3 التنمية المهنية للأستاذ الجامعي :

إن ضالة النمو المهني للأستاذ الجامعي، وعزوفه عن المساهمة في الإصلاح و التجديد التربوي بالجامعات، سمة من سمات التعليم الجامعي في الوقت الراهن، وهو يتناقض مع مسؤولياته المهنية للأستاذ الجامعي في الألفية الثالثة، حيث يفرض مجتمع المعرفة على الأستاذ الجامعي مسؤوليات مهنية متجددة تدور حول فكرة محورية، وهي أن يتحول الأستاذ الجامعي إلى متعلم دائم التعلم، بحيث يمارس عمله بوعي وتفكر، ويعمل على تفعيل مجتمعات التعلم، وينمو مهنيًا في مجال عمله، ويتحول إلى قائد وموجه ومرشد لطلابه، هذا فضلا من ممارسة البحث العلمي، والشاركة مع الآخرين في إنتاج المعارف، وحل مشكلات المجتمع، والتجديد المستمر من خلال الدراسة والاطلاع، ومن ثم تحسين أدائه بشكل دائم.

وتعرف التنمية المهنية على أنها عمليات مؤسسية تهدف لتغيير مهارات ومواقف وسلوك أعضاء هيئة التدريس لتكون أكثر كفاءة وفعالية في مقابلة حاجات الجامعة وحاجات أنفسهم.

ويرى العديد من مراكز التنمية الجامعية والأكاديمية أن التنمية المهنية تشمل جوانب التدريس والبحث العلمي وخدمة العامة، وهو ما يطلق عليه "الناتج المثلث للأكاديمية"

ولقد نشطت منظمة "اليونسكو" ومن خلال تخصيص مبالغ مالية لتطوير شبكتين للتعاون بين الجامعات بهدف تبادل البيانات التجريبية والإفادة في رسم الأهداف التنموية الخاصة بتنمية أعضاء هيئة التدريس، ونتيجة لهذه الجهود تم إنشاء شبكتين إقليميتين للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وهما :

◀ الشبكة الأوروبية لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

◀ الشبكة الخاصة بالتعاون بين الجامعات لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بأمريكا اللاتينية

كما تخطط " اليونسكو " كذلك لإنشاء شبكات مشابهة في إفريقيا وأسيا والمحيط الهادي¹⁵.

2-4 البحث العلمي :

إن البحث العلمي في الجامعات العربية عامة، ينفصل عن مشكلات المجتمع، ويهدف بشكل أساسي إلى الحصول على الدرجة العلمية أو الترقية، مما يفقد هذه البحوث قيمتها العلمية، هذا في الوقت الذي تعمل فيه الجامعات في العالم المتقدم على الاهتمام بالبحث العلمي، ودوره في إنتاج المعرفة وحل المشكلات، في ضوء سياسة واضحة للبحث العلمي، وتوافر قواعد معلومات مساعدة على البحث، بهدف خدمة قطاعات المجتمع الإنتاجية، ومنظمات مختلفة¹⁶.

إن غياب إنتاج معرفي علمي موازي لغياب منظومة بحثية حول قضايا ومشكلات المجتمع الجزائري، فالجامعة الجزائرية لازالت تعيش اضطرابات وصراعات اجتماعية كان لها دور في الوضع الحالي، مما أثر بشكل أو بآخر على مستوى البحث العلمي.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 م، أن هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات المتوفرة حول عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي.

إلا أن بعض المعطيات توفر مؤشرات هامة وإن لم تكن كاملة على النحو

التالي :

✓ يبلغ العدد الإجمالي الباحثين المتفرغين للبحث العلمي في البلدان العربية بما في ذلك العدد الكافي من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس حوالي 35000 يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية .

✓ يتوافر في المتوسط 3.3 باحث "من مستوى الدكتوراه والمجستير" لكل 10000 فرد من القوى العاملة "إحصائيات عام 1996 في البلدان العربية" هذه النسبة متدنية إذ تمثل 3 - 10 % من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة .

✓ هناك 50 فنيا لكل مليون مواطن، وهي نسبة متدنية أيضا إذا ما قورنت بالنسبة في الدول المتقدمة والتي تتجاوز 1000 فني لكل مليون مواطن .

2-5 خدمة المجتمع :

يشعر الكثير من الأساتذة بالجامعات بأن مجال خدمة المجتمع هو من قبيل النوافل التي لا تستحق مشقة الجهد، ومن ثم فالخدمة عمل فردي يتوقف على الدافعية ومدى تحمس الأستاذ للمشاركة في العمل الخدمي الخارجي، وفي كل الأحوال هو غير محاسب مهنيا على هذا العمل الإضافي ، ولا يدخل في تقييم أدائه ، وإذا كان الأفراد يتسمون بعدم الدافعية للمشاركة في خدمة المجتمع، فإن بعض الجامعات كمؤسسات تسلك على نحو مشابه لذلك، حيث لا يتوافر لديها فلسفة اجتماعية ولا منهجية علمية ولا خطة واضحة تحدد معالم وطرائق العمل في مجالات خدمة المجتمع، وإنما تسيير الأمور حسب الرغبات والمبادرات الشخصية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإعداد المهني للأستاذ الجامعي، بحيث يتضمن برنامج تأهيله متطلبات مجال خدمة المجتمع، مع ضرورة قيام الجامعات بوضع خطة سنوية تحدد فيها أوجه النشاط الخدمي ومشروعاته، على أن يدخل ذلك في إطار تقييم أداء الأستاذ الجامعي .

2-6 ارتفاع تعداد الطلبة - مستوى خريجي الجامعة - بطالة حاملي شهادات التعليم العالي:

لقد بلغ التعليم العالي في الدول النامية أوج توسعه في نهاية القرن الماضي، حيث ارتفع عدد المنتسبين إليه من 3 ملايين طالب في 1960 إلى 7 ملايين في 1970 ، إلى 16 مليون، في 1980 وأخيرا إلى 30 مليون في 1991. " حسب إحصائيات اليونسكو "

إن هذه الظاهرة في تزايد مستمر حسب توقعات اليونسكو وهي تطرح حاليا مشاكل عديدة منها مشاكل التسيير، والتمويل، مشاكل بطالة خريجي الجامعات... إلخ

كما أن عدد الطلبة، حسب اليونسكو سوف يصل إلى 97 مليون طالب في 2015، وإلى 100 مليون في 2025 " حسب إحصائيات اليونسكو"²⁰

أما في الجزائر وكما أشرنا سابقا أنه كان عدد الطلبة 2.881 طالب في موسم 1963/1962، إلى 195.317 طالب في موسم 1990/1989، إلى 1.138.562 طالب في موسم 2011/2010 " حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر"

وفيما يخص مستوى خريجي الجامعة، تشير الدراسات والخبرات والشواهد الواقعية في الميدان إلى أن هناك انخفاضا واضحا في مستوى ونوعية خريجي التعليم الجامعي، فالجامعات العربية عامة لم تستفد بعد من منجزات مجتمع المعرفة، في مجال التقنيات وتكنولوجيا المعلومات، وما توفره من آليات يمكن أن تسهم في تحسين الأداء ورفع مستوى مخرجات التعليم الجامعي .

و في حوار أجرته جريدة الجزائر نيوز مع رئيس جامعة الجزائر " 2 " الدكتور عبد القادر هني أكد

أن نسبة النجاح في مستوى السنة الرابعة لم تتعد في شهر جوان 2010 نسبة 33,6% أي أن أغلب الطلبة لم يتحصلوا على المعدل المطلوب وأدرجوا في عداد الراسبين، ولم تتجاوز نسبة النجاح بالنسبة لمستوى السنة الأولى والثالثة 15%، بينما استقرت في حدود 14 % بالنسبة لطلبة السنة الثانية، وكما نلاحظ هي نتائج ضعيفة جدا وتعود أسباب ارتفاع معدل الرسوب إلى تدني مستوى الطلبة الملتحقين بالجامعة، واعترف رئيس الجامعة الجزائر "02 " أن حاملي شهادة الليسانس في الترجمة لا يصلحون لأداء مهام المترجم، مما دفع بالوزارة إلى إعادة النظر في نمط تكوين الطلبة .

أما فيما يخص بطالة حاملي شهادات التعليم العالي، يؤكد " تايشر" الخبير الألماني والباحث في العلاقات بين التعليم العالي وعالم الشغل أنه " أن بطالة حاملي شهادات التعليم العالي ارتفعت أكثر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في حين أن العرض لهاته الفئة سوف يعرف ارتفاعا أكبر، والكثير من الخبراء يتوقعون ارتفاع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة .

ويضيف نفس الباحث أن نسبة البطالة لحاملي شهادات التعليم العالي مرتفعة الآن في الكثير من الدول المتقدمة، كما هو الحال في الدول النامية، يقول الباحث "كارلوس.ت.برنهايم"²³ إن بطالة المؤهلين الجامعيين منتشرة بكثرة وخاصة في الدول النامية .

وهناك عوامل عدة ساهمت في هذه الظاهرة و منها :

- ❖ ارتفاع وتدفق تعداد الطلبة
- ❖ عدم التوافق بين الكفاءات المكتسبة في الجامعة والكفاءات المطلوبة من طرف عالم الشغل.
- ❖ غياب استراتيجيات وطنية لتنمية الموارد البشرية وارتباطها بهياكل إدارية لا تملك صلاحيات اتخاذ القرار ومتابعتها وتنفيذها.

❖ قلة البيانات الإحصائية المتعلقة بأسواق العمل، خاصة ما يتعلق منها بجوانب الطلب على القوى العاملة، وبجوانب العرض سواء من القطاع العام أو الخاص، وهذا ما انعكس سلبيا على التخطيط ورسم سياسات ووضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية وتطوير نظم التكوين والتعليم خاصة.

❖ عجز مراكز التكوين بما في ذلك المعاهد والمدارس العليا عن التكيف والتوافق مع الشروط المتغيرة لسوق العمل، وهذا راجع لتقدم مضامين البرامج والمناهج وتخلفها عن مواكبة التطورات التقنية في أساليب العمل والإنتاج.

❖ غياب البحوث العلمية والدراسات واعتمادها كموجه للتجديد والإصلاح.²⁴

ونقلت جريدة الأحداث اليومية أن الوزير الأول "عبد المالك سلال" كشف، أن نسبة البطالة بين صفوف خريجي الجامعات بلغت 26 بالمائة، مشيرا إلى أن الاقتصاد الوطني لم يصل بعد إلى الدرجة التي تمكنه من استيعاب كل هذه الكفاءات.²⁵

2-7 التأطير وهجرة العقول إلى الخارج :

إذا نظرنا إلى طاقم التأطير في الجامعة الجزائرية نجد أن تعداده في تزايد مستمر، إلا أنه غير كافٍ كمياً ونوعياً،

وحسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولموسم الدراسي 2010-2011 كان تعداد الأساتذة في الجامعة الجزائرية كالآتي :

3186 أستاذ التعليم العالي

4817 أستاذ محاضر "أ"

2835 أستاذ محاضر "ب"

16681 أستاذ مساعد "أ"

12101 أستاذ مساعد "ب"

520 أستاذ معيد

40140 العدد الإجمالي للأساتذة²⁶

وهناك نقص كبير في عدد المؤطرين خاصة في الرتب العليا مقارنة مع عدد الطلبة، حيث سجلنا عدد الطلبة المسجلين في نفس الموسم الدراسي هو "1.138.562 طالب"

إن مشكل التأطير في الجامعة الجزائرية سواء كان من حيث التعداد أو من حيث النوعية له عدة عوامل ومؤشرات منها :

- ✳ التوسع الكبير في التعليم العالي مما نتج عنه أعداد هائلة من المتحقيين بالتعليم العالي لا تتناسب وعدد المؤطرين
- ✳ نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا وعدم وجود برامج تدريبية للأستاذ الجامعي
- ✳ سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز
- ✳ سياسات توظيف غير واضحة
- ✳ معايير غير واضحة ومعقدة في الترقيّة
- ✳ تراجع الإمكانيات البحثية لعدم وجود مستفيدين من البحث.²⁷

أما فيما يخص هجرة العقول والكفاءات المتخصصة، والتي أدت إلى خلل اقتصادي وعدم ائزان سائدة في جميع القطاعات وأنشطتها بمعظم الدول العربية، فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة خلال النصف الأول من الستينات من القرن الماضي أن 50 % من الأطباء، و26 % من المهندسين، و15 % من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، حيث تستقطب ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا 75 % من المهاجرين العرب، فالدول الغربية هي الرابع الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450 ألفا من العقول العربية، ويقدر خسائر الدول العربية من هذه الظاهرة بما لا يقل عن 200 مليار دولار.

وعموما فإن هجرة الكفاءات البشرية المتخصصة تفقد الجزائر موردا حيويا وأساسيا في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبديد الموارد المالية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات، وتدريبها، والتي تحصّلت عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف، كما ترجع هجرة الكفاءات المتخصصة الجزائرية أو العربية إلى الأسباب التالية:

- ✓ انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى اختفاء الديمقراطية العربية التي تؤدي إلى شعور أصحاب العقول والخبرات بالغيرة في أوطانهم، مما يدفعهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا.
- ✓ انخفاض مستوى المعيشة وضعف الدخل المادي لأصحاب الكفاءات العلمية الذي يضمن لهم حياة كريمة ويؤمن مستقبل أبنائهم.
- ✓ نقص المستلزمات الضرورية للنهوض بالبحث العلمي، مثل التسهيلات البحثية الفاعلة كالمعامل والأجهزة والمعدات، و نظم المعلومات والاتصال والتوثيق والحاسبات الآلية ...
- ✓ التقدير غير الكافي للعلم والعلماء في معظم الدول العربية عامة.²⁹

2-8 التمويل :

يعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات العربية عامة، باعتباره مشكلة كبرى تقلق معظم الحكومات العربية، نظرا لحاجة الجامعات المستمر لمزيد من التمويل لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لأي نوع من التعليم، وإنما لتعليم ذو نوعية جيدة، هذا فضلا عن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وكذلك حاجة الجامعات للأجهزة والمعدات والمباني وغيرها، مما اوجد مشكلة حقيقية تواجه الجامعات في المجتمع العربي عامة.

وفي تقرير التنمية العربية 2003 م، أن نوعية التعليم العالي في الوطن العربي تتأثر نتيجة انخفاض الإنفاق، ومن ثم الموارد المتاحة لطلاب وأعضاء هيئة التدريس، فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته، فالمكتبات الجامعية في جامعات كثيرة أصبحت دون المستوى، والمعامل " المخابر " أصبحت قديمة ولا تتسع الأعداد المتزايدة من الطلاب، والفصول تكدست فتباعدت المسافة بين الطلاب والأساتذة، بالإضافة إلى ذلك يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، ناهيك عن البحث .

وإذا قمنا بمقارنة توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم و النفقات العسكرية في بعض دول العالم نجد ما يلي :

جدول رقم: 02³¹ يبين توزيع الاتفاق الحكومي على التعليم والنفقات العسكرية في بعض الدول العالم

الدولة	الإنفاق الحكومي على التعليم % من إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري %
النرويج	7.7	1.7
كندا	5.2	1.1
السويد	7.4	1.5
الولايات المتحدة الأمريكية	5.9	4.1
ماليزيا	6.2	2.4

المصدر : تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة 2007-2008

جدول رقم : 03 يبين توزيع الاتفاق الحكومي على التعليم والنفقات العسكرية في الجزائر

	القيمة الإجمالية	ميزانية وزارة الدفاع الوطني	%	ميزانية العالي العلمي والبحث	%
ميزانية تسيير لسنة 2013	4.335.614.484.000 دج	825.860.800.000 دج	19.04	264.582.513.000 دج	6.10 % ³²
ميزانية التسيير لسنة 2014	4.714.452.366.000 دج	955.926.000.000 دج	20.27	270.742.002.000 دج	5.74 % ³³

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72 لـ 2012، والعدد 68 لـ 2013

وفي هذا السياق يذكر تقرير التنمية العربية 2003 م، أن عدم الاستقرار السياسي، واحتدام الصراع والتنافس على المناسب النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة نحو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربة العربية، فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير مستقر تحويل مسألة الأمن إلى بند رئيسي في جدول أعمال السلطة السياسية، وهذا يقود بشكل حتمي إلى اضطرابها إلى تكريس القسم الأكبر من الاستثمارات في قطاعات ضمان أمن النظام.³⁴

2- 9 مجتمع المعرفة:

إن مجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة قوة، وهو مجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف، ومن ثم فإن تميز المجتمع وقدرته على المنافسة ومواجهة التحديات يعتمد أساسا على إنتاج المعارف، الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات ليس كافيا، وإنما لابد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف، ثم تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانيات القوة، ويمهد للتطور والتحسين والتقدم على مستوى الأفراد والجماعات، ولا يأتي ذلك إلا من خلال الربط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.

وعليه فإن مجتمع المعرفة يربط بين المعرفة والاقتصاد، وباعتبار أن المعرفة ثروة اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

ومن أهم تحديات مجتمع المعرفة، وأثرها على الجامعات، ودور الجامعات في مواجهتها أو الانسجام معها:

٤٠ **عولمة المعرفة**، إذ يتميز مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة بالكم الهائل من المعلومات والمعارف التي يتم نشرها يوميا في مختلف أرجاء المعمورة، والتي تتصف بالانتشار السريع عبر عدد كبير من مصادر المعرفة، وهذه المعرفة المنتشرة عالميا، تؤدي إلى مزيد من إنتاج المعرفة، نظرا لاستخدامها في إيجاد حلول جديدة، لما تعانيه المجتمعات من مشكلات، الأمر الذي يؤكد أهمية نشر المعرفة وتبادلها من خلال استخدام التقنيات بشكل مكثف.

وعليه فإن عولمة المعرفة أصبحت جزءا أساسيا من حضارة الألفية الثالثة، التي تتطلب من المجتمعات القيام بعدد من الإجراءات الضرورية، التي تساعد على إنتاج المعارف.³⁵

٤١ **افتراضية المعرفة**، إذ ترتبط المعرفة ارتباطا وثيقا بما يسمى بالمجتمع الافتراضي، وهو مجتمع يرتبط بطريق المعلومات السريع، وتأخذ فيه التفاعلات المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والاجتماعية، أنماطا مختلفة من ذي قبل، حيث توجد به متاجر الانترنت، وصحافة الانترنت، ومقاهي الانترنت، والحكومات الالكترونية، ففي مجتمع المعرفة يتمكن الإنسان من دخول مجتمع افتراضي، يشبه المجتمع الواقعي تماما، فيسبح في هذا المجتمع الافتراضي، فيتصفح الكتب ويسمع الموسيقى، ويشتري ويبيع، ويسافر ويتعرف على عادات الشعوب وثقافتها، ويدخل المكتبات ويستعرض كتبها، انه مجتمع افتراضي جديد يقوم أو يحل محل المجتمع الواقعي.

والجامعات الافتراضية هي مؤسسات أكاديمية تهدف إلى تقديم مستوى تعليم ذات جودة عالية للطلاب، في أماكن إقامتهم من خلال الشبكة العالمية للإنترنت، حيث تعمل الجامعات الافتراضية على إيجاد بيئة تعليمية تعليمية إلكترونية.³⁶

٤٥ **تكنولوجيا المعرفة**، إذ تمثل الثورة التكنولوجية أحد الإبداعات المهمة التي أنجزها الإنسان في الربع الأخير من القرن العشرين، وهذه الثورة أخذت في النمو باستمرار في مجالات أساسية و ضرورية لحياة الإنسان المعاصر، مثل مجال الهندسة البيولوجية، والكيمياء والطب، ودخلت التكنولوجيا في كل مجالات الحياة، حيث أصبحت تدار هذه المجالات تكنولوجيا، وهو ما أدى إلى تغيير جوهري في نمط حياة الإنسان المعاصر فتحرر من الأعمال الشاقة، وأصبح العمل العقلي والمعرفي هو أساس الربح والاستثمار، فأصبح الاهتمام مرتبطا بقدرة الإنسان على إنتاج المعارف، وارتبط هذا الإنتاج ارتباطا وثيقا بالتطبيقات التكنولوجية في مختلف مجالات الحياة

وعليه فإن مجتمع المعرفة يعتمد بشكل أساسي على الجانب التكنولوجي في تسير كافة أمور الحياة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية أو خدمية، حيث تشكل المعرفة وطرق تنظيمها وتصنيفها ومعالجتها وتقديمها للآخرين، وإتاحة الفرصة للمشاركة في إثرائها، أساسا لنشاط الأفراد في مجتمع المعرفة، وهو ما يقود إلى تأكيد أهمية تكنولوجيا المعرفة.

مما تفرض على الجامعات الجزائرية منطق التغيير والتحسين والإصلاح، وخاصة أنها جامعات لم تأخذ بعد بمقومات مجتمع المعرفة، والتي من أهمها التكنولوجيا المتطورة ودمجها في التعليم، وإنتاج المعارف وتدريب الكوادر والأفراد عليها، وهذا لا يعني إدخال الحاسوب والتقنيات المختلفة إلى حرم الجامعات وامتلاك القدرة على تشغيلها، وإنما امتلاك منطق بنائها والمشاركة في تحديثها وإبداع تطبيقات مرتبطة بها، ومن ثم الوصول إلى إنتاج مزيد من التكنولوجيا المتقدمة، ومزيد من إمكانيات تكنولوجيا المعرفة.

٤٦ **اقتصاد المعرفة**، إذ التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي، يقوم على أساس الرأس مال البشري، والذي يتطلب بني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين، البحث والتطوير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيات متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

فالتعليم الجامعي يجب أن لا يكتفي بتوفير حاجات سوق العمل من كفاءات وتخصصات، بل هو مطالب كذلك بإعداد طاقات إنتاجية جديدة، وإحراز تقدم علمي وتكنولوجي، يساهم في تطوير المهن وإيجاد مهن جديدة تواكب مجتمع المعرفة، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون إدراك، مدى قدرة الجامعات على المشاركة في صنع اقتصاد معرفي وطني، يقوم على بنية تحتية تكنولوجية ومعرفية متطورة، تضاهي ما هو موجود في أرقى جامعات العالم.³⁸

2-10 العولمة:

لقد أصبح الإنسان محاطا بقدر هائل من المعلومات، والاكتشافات التكنولوجية، فاضحى يسمع عن الكيمياء الإحصائية، والبيولوجية الإحصائية، والذكاء الاصطناعي، والجينوم، والاستنساخ، وغيرها من المصطلحات التكنولوجية والمعلوماتية التي ارتكز التقدم فيها على مفهوم "العولمة" والذي من بين خصائصه، إخضاع العالم لضوابط وقوانين مشتركة، تضع فيه حدا لكل أنواع السيادة والتسيد.

والعولمة كظاهرة عالمية لها تجليات متعددة: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، على منظومة المجتمعية بأكملها، فقد غزت العولمة حياتنا، حتى لم يعد لمجتمع ما في عالمنا المعاصر أن يبنى عنها، أو يضر منها، أو ينجو من أثارها وتدابيراتها وتطبيقاتها في مختلف أشكال الحياة، ومع مختلف قطاعات المجتمع بما فيها قطاع التعليم.

ونظرا لأن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، تجسدها وسائط الاتصال المتطورة والأجهزة الالكترونية بشتى صورها وأنواعها، ودورها في تحويل العالم إلى غرفة الكترونية واحدة، تقاربت فيها دول العالم، ولم تعد تفصل بينها حدود، كما تجسدها الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك مجتمع المعرفة بكل ما يحمله من قيم ومهارات وأفكار ومهن جديدة، الأمر الذي يؤكد ضرورة التعامل مع العولمة ومواجهة أثارها السلبية، والاستفادة من أثارها الايجابية، وهو تحد يقع على عاتق الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص.

والعولمة ظاهرة مركبة ولها أشكال مختلفة، نذكر منها العولمة الاقتصادية " أكثر تحققا على أرض الواقع"، والعولمة السياسية " أكثر إثارة للجدل"، والعولمة الثقافية " البعد الأكثر غموضا في أشكال العولمة".⁴¹

ولكي تواجه الجزائر تحدي العولمة، عليها أن تعود للمربع الذهبي " التعليم، الاقتصاد، التقنية، الثقافة"، هذه المجالات الأربع هي أساس التقدم، فالتعليم هو الذي يعد أجيال المستقبل ويحسن من نوعية الإنسان، والاقتصاد هو عصب الحياة وأساس التنمية، والتقنية هي روح مجتمع المعرفة المعاصر، لذا فإن امتلاكها وتوطينها وإنتاجها، ضرورة للعيش في هذا المجتمع، أما الثقافة فهي أسلوب حياة الإنسان، وتبدأ من خلال فكر وسلوك وممارسات الإنسان، وهذه الثقافة في حاجة ماسة إلى التجديد والإبداع، وفي الوقت ذاته في حاجة إلى الاعتماد على الثوابت، التي تعطي هذه الأمة هويتها.

إن مواجهة العولمة، تتطلب إعادة النظر في إعداد الإنسان الذي يتعامل مع أبعاد هذه العولمة، ونظرا لأن إعداد الإنسان مسؤولية المجتمع بأسره بشكل عام ومسؤولية نظم التعليم بشكل خاص فإن مواجهة العولمة تتطلب تغييرات على مستوى المجتمع ككل، وتتطلب إعادة النظر في نظم التعليم، سواء التعليم العام أو التعليم الجامعي.⁴²

3 اقتراحات لتجاوز تحديات الألفية الثالثة:

لكي تواجه الجامعة الجزائرية تحديات الألفية الثالثة عليها القيام بمايلي:

- ✓ إعادة النظر في فلسفة وأهداف التعليم الجامعي، وتفعيل ادوار الجامعة من خلال الشراكة مع المجتمع
- ✓ العمل على تعميق الهوية الإسلامية العربية في الجامعة، و بطرق متنوعة، مع الأخذ بأحدث ما توصل إليه العلم
- ✓ وضع رؤية جديدة ورسالة تحقق هذه الرؤية للتعليم الجامعي، بحيث تقود الأفراد للعمل و الاستقصاء والبحث ودراسة التقنيات والتعمق في استخدامها، بما يساعد الأفراد على إنتاج المعارف وتحقيق أرباح اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- ✓ القيم بخطوات إجرائية في مجال تأسيس بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات الحديثة وتوفير معلومات من خلال خطوط الانترنت بهدف بناء قاعدة معرفية معلوماتية قوية
- ✓ أن تعمل على تحديث الأجهزة التكنولوجية وتوفيرها بما ييسر عملية التعلم والبحث
- ✓ اتخاذ خطوات عملية يمكن من خلالها تحويل الكليات والأقسام إلى مجتمعات تعلم أهم ما يميز أفرادها أنهم يتعلمون باستمرار و يقيمون مجتمعات تعلم فيما بينهم
- ✓ نشر ثقافة التنمية المهنية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل وبرامج التدريب و غيرها، وتوفير فرص متعددة للأساتذة لحضور المؤتمرات والمشاركة فيها
- ✓ أن تخطط الجامعة لبناء نظام تقييم جديد يقوم على تقييم الأداء، والتقييم الذاتي وتقييم الأقران والتقييم البديل وغيره من مداخل التقييم
- ✓ الجامعة مطالبة بمد جسور الشراكة بينها وبين منظمات المجتمع المحلي من حولها، و بينها وبين الجامعات على المستوى المحلي، أو على مستوى المجتمع العربي، أو مستوى العالم
- ✓ لكي تحقق الجامعة كل ما سبق ويصبح حقيقة قابلة للتطبيق في المجتمع فالجامعة في أمس الحاجة⁴³ للتمويل الذي يفي بمتطلبات الجامعة من التحديث والتجديد.

خلاصة:

لم تعد الجامعات اليوم واحات وارفة، تعيش في أبراج عاجية، وإنما أصبحت جزءا من حياة الناس، تؤثر فيهم، وتتأثر بهم، وتسهم بدور فاعل في خدمتهم، وتحسين مستوى معيشتهم، وباتت الجامعات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بمواجهة التحديات الجسم التي استجدت في هذا العصر، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي .

إن الجامعة الجزائرية اليوم مطالبة بالمشاركة الجادة في صنع اقتصاد المعرفة، بكل ما يتطلبه هذا الاقتصاد من أفكار ومعارف وقيم واستثمار للتكنولوجيا وامتلاك القدرة على إنتاج المعارف التي تمثل ثروة هائلة، تساعد المجتمع على الرقي والنقد، ومن ثم يمكن تصحيح حركة الحياة في المجتمع، وبناء نهضة جزائرية عربية إسلامية، تضعنا على قدم المساواة مع الدول المتقدمة .

قائمة الهوامش:

- ¹ أحمد حسين الصغير: **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، ط1، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، القاهرة، 2005، ص36-37
- ² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: **50 سنة في خدمة التنمية** 2012 – 1962، ص 26
- ³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، **المرجع نفسه**، ص 27
- ⁴ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: **مرجع نفسه**، ص 28
- ⁵ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **مرجع نفسه**، ص 31
- ⁶ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: **مرجع نفسه**، ص 64
- ⁷ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: **المرجع نفسه**، ص 82
- ⁸ تقرير عن البنك الدولي عنوانه: **إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بتاريخ 05 / 02 / 2008
- ⁹ أحمد حسين الصغير: **المرجع نفسه**، ص 38
- ¹⁰ بومدين يوسف: **التعليم العالي وعلاقته بمخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف الرهانات والمحك، دامة الدكتور يحي فارس بالمدينة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 04 / 05 ديسمبر 2013، ص 14
- ¹¹ أحمد حسين الصغير: **مرجع سابق**، ص 38
- ¹² برعودي بسمينة: **التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة – تكنولوجيا المعلومات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 22
- ¹³ أحمد حسين الصغير: **مرجع سابق**، ص 38-39
- ¹⁴ محمد بشير حداد: **التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي**، ط1، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، القاهرة، 2004، ص 23
- ¹⁵ محمد بشير حداد: **المرجع نفسه**، ص 45
- ¹⁶ أحمد حسين الصغير: **مرجع سابق**، ص 39
- ¹⁷ جبارة سامية: **رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 81
- ¹⁸ تقرير **التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، ص 72
- ¹⁹ أحمد حسين الصغير: **مرجع سابق**، ص 39-40
- ²⁰ **المؤتمر العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين** – باريس 1999 – اليونسكو
- ²¹ أحمد حسين الصغير: **مرجع سابق**، ص 40
- ²² **جريدة الجزائري نيوز**، يومية إخبارية شاملة، تصدر عن ش د ش و اكسبرس نيوز، يوم الأحد 10 / 10 / 2010 العدد 2051
- ²³ أحمد زورور: **تقييم الإصلاح الجامعي الجديد لم د في ضوء تحضير الطلبة الى عالم الشغل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والاطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ن 2005-2006، ص 109
- ²⁴ عبد الهادي الجوهرى: **علم الاجتماع الإدارة - مفاهيم وقضايا**، الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 189
- ²⁵ **جريدة الأحداث** يومية و وطنية إخبارية مستقلة تصدر عن شركة أسد كوم، ليوم الأربعاء 02 أكتوبر 2013، العدد 3962 السنة الحادية عشر
- ²⁶ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر: **خمسون عام في خدمة التنمية**، ص 54
- ²⁷ ليلى زرقان: **إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية**، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، 16 ديسمبر 2012
- ²⁸ عصام توفيق قمر وآخرون: **البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات للمواجهة**، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية، مصر 2008، ص32
- ²⁹ عصام توفيق قمر وآخرون: **مرجع نفسه**، ص 34
- ³⁰ **تقرير التنمية العربية 2003**، ص 54
- ³¹ عبد الحسن الحسيني: **مرجع سابق**، ص 79-80

- ³² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، 30 ديسمبر 2012، ص 26
- ³³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، 31 ديسمبر 2013، ص 46
- ³⁴ تقرير التنمية العربية: نفس المرجع، ص 147
- ³⁵ أحمد حسين الصغير: مرجع سابق، ص 44-45
- ³⁶ أحمد حسين الصغير: المرجع نفسه، ص 39-40
- ³⁷ أحمد حسين الصغير: المرجع نفسه، ص 51-52
- ³⁸ أحمد حسين الصغير: مرجع سابق، ص 45
- ³⁹ حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، فكري محمد السيد علي: التعليم العالي الخاص "التطور والمستقبل"، دار الجامعة الجديدة، الأناضول، الإسكندرية، 2008، ص 203
- ⁴⁰ أحمد حسين الصغير: مرجع سابق، ص 6
- ⁴¹ حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، فكري محمد السيد علي: مرجع سابق، ص 211
- ⁴² أحمد حسين الصغير: مرجع سابق، ص 69-70
- ⁴³ أحمد حسين الصغير: المرجع نفسه، ص 72-73-74